الحرية الواعية والمشكل الديموغرافي والتطور الاقتصادي

ان المومن الصالح فى الحاضرة الاسلامية الفاضلة يتسم بميزتين أساسيتين تنفصل عنهما كل المقومات الخلقية والاجتماعية الاخرى وهما روح التحرر والشعور بالمسؤولية فالمسلم حر يجب أن يظل حرا فى نطاق حرية الغير كما أن له تبعات حضارية فى البيت والمجتمع وازاء الانسانية يجب أن يضطلع بها فلينجب ما شاء له الانجاب ولكن فى حدود امكاناته التى تحوطها مقدرات المسؤولية والتى يجب تقييم ابعادها فى نطاق ملابسات الامة وظروفها وبذلك امكن للاسلام الذى هو حقا الدين الصالح لكل عصر ومصر أن يواجه ما اعترض نموه الطبيعى واشعاعه الحضارى فى مختلف العصور .

ان نماء سكان العالم بعد العصر الصناعى قد بلغ ارقاما خيالية حيث ارتفع من مليار واحد ونصف مليار عام 1900 الى ثلاثة ملايير ونصف عام 1970 لهذا فان التقنيات التى تستهدف تنقيص الوفيات والتى تعززها فى الولايات المتحدة واوربا تغييرات اجتماعية واقتصادية اساسية تحاول أن تحقق توازنا مع تقنيات موازية تعمل على خفض نسبة الجهل والامية والغلط فى الاتصال للوصول الى نقص فى نسبة الولادات لهذا فان الاستقرار الديموغرافى يجب أن يتبلور مبدئيا فى تحقيق التوازن بين الولادات والوفيات ، وسنحاول — من أجل ابراز معالم هذا المشكل — التنظير والمقارنة بين معطياته فى الولايات المتحدة الراسمالية والصين الشعبية الاشتراكية والعالم الثالث وخاصة المغرب كما سنوضح فى عرض تاريخى مبسط كيف استطاع المغرب المستقل طوال الف عام وبفضل الاخلاقية الاسلامية الفاضلة تركيز واقرار مستواه الاجتماعى جاهلا ماعرف اليوم بمشكل السكان .

ففى الولايات المتحدة التى تعتبر احدث وارقى منطقة فى العالم يتمخض « التفجر الديموغرافى » عن ارتفاع السكان من ستة وسبعين مليونا (76) عام1900 الى ما يقرب من مائتين وخمسة ملايين (205) عام 1970 فالمشكل الديموغرافى تتواكب فيه عدة عوامل منها نسبة الولادات والوفيات ومعامل خصوبة الانسال والعنصر الاجتماعى والاقتصادى ويهدف التخطيط العالمى الى ضمان التوازن بين هذه المعطيات لخفض الوفيات وكذلك النقص من المواليد بتحديد النسل عن طريق منع الحمل وهنا ينبغى ان نميز بين ما يسمى بالضبط او التنظيم الديموغرافى او تحديد المواليد من جهة وبين التخطيط العائلى الذى يعتبر مجرد وسيلة لحماية الامومة والطفولة بالتقليص من نسبة وفيات الاطفال ارتكازا على تصميم وقائى مناسب وهكذا نلاحظ أن هذه العوامل تتفاعل كلها لخلق بوتقة من التاثير المتبادل قد ينتهى الى

(1) محاضرة القيت باللغتين العربية والفرنسية باسم الوجود الاسلامية فى المؤتمر الاسلامى المسيحى الذى انعقد بتونس عام 1976 .

نوع من التحييد لبعضها والغريب فى هـذا الصدد أن ارتفاع الوفيات يشجع احيانا قوة الانسال ويخلق لوازم اجتماعية واقتصادية معكوسة لهذا نجد أن معدل الانجاب يجب أن يبلغ أوجه فى افريقيا الاستوائية لكفالة توازن ديموغرافى فالمسئولون يعملون اذن على اقامة جهاز اجتماعى من شانه أن يخفض نسبة الوفيات قبل القيام بنهج أية سياسة تستهدف تحديد النسل بنشر الوسائل المضادة للحمل ويستعمل الناس خطأ — فى بعض الاحايين — عبارة «تفجر ديموغرافى» دون تمييز بين نسبة تزايد السكان فى بلد ما وبين المساحة الصالحة فى هذا البلد والوسائل الفعالة لضمان تطورها وقد اكد بعض علماء الاقتصاد البريطانيين ان عدد سكان كل « اكر » مزروع (اى نحو اربعة آلاف متر مربع) فى الصين اقل منه فى بريطانيا العظمى او اليابان حيث تقدر فى كل منها بسبعة وتسعة وثلاثة عشر.

ويدخل العامل الاقتصادى والاجتماعى ايضا فى الحسبان من اجل خلق محيط صالح وملابسات ملائمة للتطور غير ان هذا العامل ليس هو كل شىء لان مشكل التشغيل — لا القدرة التقنية على انتاج الطعام — يمثل النقطة الحرجة داخل تسعين الى مائة بلد تشتمل على سبعين فى المائة من سكان العالم ذلك أن المفاعلات المتسلسلة للنماء الديموغرافى السريع ولنسبة البطالة وتناقص الشغل وانخفاض القوة الشرائية كل ذلك كاف وحده لطبع صيرورة اى تطور او اصلاح فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى . واذا حاولنا أن نضرب مثلا بالولايات المتحدة الامريكية فاننا نلاحظ أن ارتفاع سكانها راجع خاصة الى عامل آخر هو الهجرة اى توارد افواج من البشر قدر عددها باربعين فى المائة خلال السنين العشر الاولى لهذا القرن وفى عام 1971 اجتازت الولايات المتحدة فترة عانت الامرين اثناءها بسبب تناقص نسبة الولادات، لهذا تختلف عوامل النمو بين بلد وآخر ، كما تختلف الحلول التى تتناسب مع هذه المعطيات وقد صدق الكونغريس الامريكى فى نفس السنة اى عام 1971 تحت هذا التاثير على قانون يحظر منع الحمل الامر الذى شكل عائقا امام منهجية التنظيم العائلى ومع ذلك فان الوضع القانونى الجديد لم يحل — بسبب عدم استعمال المشروع للمواد والاجهزة المحددة للنسل — دون لجوء عدد كبير من الناس الى عملية التعقيم الطبى لاسيما بعد صدور قانون 1972 الذى ينص على «جواز الاجهاض بطلب خاص وعن طريق طبيب اخصائى » فهذا التشريع يقلل من الاخطار المحتملة الناتجة عن الاسقاطات والاجهاضات غير المشروعة التى تتراوح كل سنة بين مائتى الف ومليون ومائتى الف فى امريكا والهادفة لإعاقة كل حمل غير مرغوب فيه ، ولهذا تتجه السلطة التشريعية الامريكية اليوم الى حصر الاضرار وجعل حد لعملية غير انسانية وهى الواد الاختيارى للحياة وذلك بتشجيع — على مراحل — لتقنية منع الحمل وللتخطيط العائلى وتتبلور هذه البادرة خاصة فى الاسبقية المخولة للدراسات الاحيائية فى ميدان الانسال والانجاب وللبحث عن أحسن الطرق التى تمكن الافراد من «كبت مايتوفر لديهم من قدرة على الاخصاب » تلك اذن وسائل جديدة ترمى الى وضع خطوط تعليم جنسى سلائم ، فلنستشف الآن المرآة التى تنظر من خلالها الى هذا المشكل دولة اشتراكية موغلة فى مذهب «لينين» مثل الصين الشعبية حيث قدر عدد السكان عام 1968 بسبعمائة وثلاثة عشر مليونا كما قدرت نسبة تزايد هؤلاء السكان باثنين فى المائة فقد نظم اول موسم دعائى لفكرة التخطيط العائلى منذ عام 1956 اذ وزعت على اوسع نطاق الوسائل الكفيلة بمنع الحمل مرفقة بنصائح بحسن استعمالها وهذه الخطة فى التلمس والتحسس مجردة عن كل خطر فى هذه المرحلة الاولية لانها لا تتجاوز نطاقا تثقيفيا تحرريا فى ميدان منع الحمل غير ان الصين التى كانت اذ ذاك لا تزال فى صراع ضد الامية كانت ايضا تجتاز فترة مخاض نظرا لوجودها آنذاك فى طور الانتقال الى دولة اشتراكية قوية عصرية تعتمد على قواها الذاتية وعبقرية شعبها مما حدا الرئيس ماوتسى تونغ الى القول عام 1958 بأن كثرة السكان «شىء جميل غير قبيح» اذ بتصنيع البلاد وتقوية انتاجها الفلاحى تصبح قوة اليد العاملة قليلة وتتزايد الحاجة اليها باطراد لهذا فان توفر عدد ضخم من السكان يتحرك فى دفاع تلقائى ويخوض معركة الشعب ضمن ترابه الذاتى من شانه أن يمد الصين بقوة لا تقهر غير أن هذا الموقف «المحايد» لم يمنع بتاتا من وضع جهاز للتخطيط العائلى فى الصين فى نفس الوقت الذى شعرت الجماهير القروية بالطابع الطليق الحر لهذه السياسة فظلت حيرى فى ترقب وانتظار بينما انبرت الاطر القومية ورجال الفكر تجوب

انحاء البادية عام 1958 ـــ تلبية لنداء مَاوْ ـــ داعية لفكرة ضبط وتحديد الولادات ، ولكن منذ عام 1963 انطلق التخطيط العائلي المنظم من عقاله ـــ بايماز من الرئيس ماو ـــ تسانده فئات متحركة من الاطباء والممرضين معززة بلقاح يحقن في رحم النساء لمنعهن من الحمل وقد ارتأت الاشتراكية ان المهم هنا هو انعدام اى تهديد أو ضغط اقتصادى على العائلة وهكذا تظل مبررات الاختيار الحر المرتكزة على امكانات ووسائل كل عائلة ـــ منبثقة من تحرر المراة وحقها فى الدراسة ووعيها المتزايد واسهامها الفعال فى اقامة اسرة مكينة. وفكرة التحرر هذه تشكل ضمن اى جهاز تخطيطى ، النابض الحى والسر الجوهرى لكل نجاح فالشعب يتمكن فى هذه الحالة من ان يكون لنفسه ـــ بكامل الحرية ـــ صورة متبصرة لمصلحته ذلك ان المصلحة العامة الحقيقية للامة هى فى كل مجتمع اشتراكيا كان او غير اشتراكى لمدار أو المحور الذى يضبط كل تحديد فى البنية والهيكل وان الاسلام فى بساطته ومرونته وقابليته للتطور حسب المقتضيات الانسانية المتجددة وطبقا للوازم المنطق والعقل لهو المذهب الذى ينطوى على روح تحررية أوْفَى واعمق اذ ان نظرته الاصيلة وما يترتب عنها من اختيارات منوطة باستكناهه الانسانى الواعى للبواعث الواقعية التى تبرر قيام اى جهاز ثقافى وفكرى واجتماعى واقتصادى فهنالك مبدأ اسلامى يرى أن من جملة معايير التقدير فى التشريع مافعله الرسول عليه السلام من «تحكيم العادة» وما نهجه الامام مالك بناء على ذلك لقياس الجواز فى مذهبه وهو مبدأ «المصالح المرسلة» مما شجع أفواج البشر الى الدخول فى الاسلام بكثرة وخاصة فى القارة الافريقية المعروفة بتعلقها بالتقاليد الموروثة فالايديولوجية الاشتراكية فى اطارها الماركسى وكذلك التصور الاسلامى للصالح الاجتماعى الحق ـــ كلاهما يستلزم نكران الذات والايثار وتملك النفس وضبط العواطف والنزعات والغرائز وهى كلها مقومات معنوية لتعزيز كل تخطيط يبدو صلاحه ولو ادى الى اعاقة الحمل وتحديد النسل ، وقد أوعزت الصين الشعبية الى الشبان بالعمل على تاخير سن الزواج اى ميقات الانجاب الى خمس وعشرين سنة أو اكثر كما بنى الرسول عليه السلام بخديجة زوجته الاولى وهو لم يتجاوز هذا العمر ذلك ان الديناميكية الاسلامية التى تواكب الاشتراكية الصينية معها هاهنا تهدف الى دفق فيض طاقتها وطفحها فى الحياة النشطة التى يدعو اليها الاسلام ، كما يجد الشاب الصينى ملهى فى الرياضة البدنية وفيما يشعر به من لذة فى بادرات التجديد والعمل المنتج ولكم يردد الصينيون ـــ وهم شعب من شعوب اقطار العالم الثالث ـــ بأن سعادة الشباب ليست فى الاباحية الجنسية التى تتمخض فى الولايات المتحدة عن عدد من حالات الامراض الزهرية تبلغ سنويا مليونا وسبعمائة الف اصابة جديدة ولهذا ترى الصين أن الاشتراكية ليس معناها الاخلاد الى مكسب من المكاسب بل انها تتجلى فى الجهد الدائب المستمر من اجل تجديد تربية الانسان وقد أوضح الفيلسوف الاجتماعى التونسى ابن خلدون قبل صدور كتاب كارل ماركس «راس المال والشغل» بقرون ان العمل هو راس المال الحقيقى الذى يسهم فى بناء صرح كل حضارة وعمران(1) ثم ان الثورة الثقافية التى تحققت فى الصين ليست فى نظرها سوى تركيز للنظرة البيداغوجية العريقة الى المسيرة الثورية التى ستسهم فى ضمان تطور نهائى للتعليلات والمطامح الفردية التى هى مفتاح السلوك وخاصة سلوك الانسان فى ميدان الانجاب وتنمية النسل، وقد ابرز مدير البنك العالمى فى استجواب (2) اخير «حاجة العالم الثالث الى تحديد النمو الديموغرافى بأى ثمن والا فسيؤدى الامر حتما الى كارثة كونية»

ان العالم يشهد اليوم ارتباكا شاملا ففى نفس الوقت الذى يتم تخطيط الاقتصاد على نسق متسلم فى الصرامة والشدة ، نرى السكان فى العالم الثالث وغيره يتزايدون أو يتناقصون أو يهاجرون دون اى جهد منطقى متماسك تقريبا عدا شواذ نادرة تنبثق فى بعض البلاد كالصين لتوجيه هذه الحركات فهل من حاجة لتاكيد ان التخطيط الاقتصادى سيظل مرتهنا بصورة خطيرة مادام لا يتوازى مع تخطيط آخر للنمو الديموغرافى ذلك

---

1) كتاب «فكرة ماوتسى تونغ» ـــ كودفان بريفات ـــ باريس 1971 (J. Godfin-Privat)
2) فى جريدة «الاوبسيرفير Observer» ـــ لندن ثالث اكتوبر 1971

التخطيط الذى لسنا فى حاجة الى القول بانه لا يجب ان يهدف حتما الى تحديد النسل بل يمكن ان يرمى كذلك الى تنمية الخصب والانجاب كما فعلت رومانيا اخيرا فى سياستها السكانية (1) « ومعظم بلدان العالم الثالث ليست لها سياسة شاملة للنمو محددة مضبوطة بل انها فى غالب الاحيان لاتكون قد قامت حتى بجرد مواردها لهذا فان تبنى سياسات سكانية تنحصر تعريفاتها تقريبا — بايعاز المستشارين الغربيين — فى عبارات تحديد النسل — يجب ان يشهر به كأسلوب خاطىء لوضع مشكل التنمية ووسيلة خطيرة تصرف العالم الثالث عن العناية بالقضايا الاكثر اهمية والتى تتسم بطابع سياسى فقضية السكان ليست هى المنزع الاجتماعى الوحيد الذى يمكن ان نركز عليه بقوة (2) ، ان العنصر السكانى ربما كان اصعب تخطيطا من باقى العناصر الاساسية فى مسيرة التطور بل اننا لنرتاب اشد الارتياب حتى فى قدرة الانسان على تحقيق ذلك فى هذه المرحلة من التطور السياسى والثقافى والروحى للانسانية» .

ويضيف الكاتب قائلا :

« وهكذا فان المحاولة المتجددة من طرف الاخصائيين الغربيين والهادفة الى تحديد سياسة سكانية فى عبارات مستمدة من مذهب مالتوس Malthus الذى هو اساس ايديولوجيتهم ثم فى عبارات تحديد الولادات — ان تلك المحاولة يجب ان يرفضها العالم الثالث لانها نابعة من خلل وارتباك عميقين فى المفاهيم والمدركات القائمة بين تعليلات منع الحمل وانجازات الاجهزة المكلفة بنشر هذه الموانع » . ان سياسة قوية لتطوير الاقتصاد لهى المفتاح الاكبر لكل سياسة سكانية هادفة الى تحديد الولادات اذ ان اساس اية سياسة من هذا القبيل فى البلدان غير المصنعة لايمكن ان يكون غير رفع مستوى الحياة واستقرار حركة التشغيل والاستخدام ولا يخفى ان تطبيق ميثاق الجزائر المتعلق بالحقوق الاقتصادية للعالم الثالث والذى وضعه فوج الدول السبعة والسبعين بعاصمة الجزائر فى شهر اكتوبر 1967 — يرتبط مباشرة بمشاكل منع الحمل بالوسائل الاصطناعية فتطبيق مثل هذه التدابير الاقتصادية هو الشرط الذى يبرر تعليلات موانع الحمل تلك التحليلات التى ستبقى بدونها كل حملة تعقيمية (اى هادفة الى التعقيم من أجل الحيلولة دون الانجاب) عديمة الجدوى (3) فاذا كان تحديد النسل قد يتجلى احيانا لا كمبدأ مقبول فحسب بل ضرورى فان نجاحه سيظل مشروطا بتطبيق ملائم يُدخل فى حيز الاعتبار مقتضيات البيئة ذلك ان البناء التقليدى للمجتمع ينبغى اصلاحه بادىء ذى بدء باستئصال شوائب السلبيين من انصار patriarcalisme المذهب القائل بوجوب سيطرة الآباء فى الاسرة ذلك المذهب التى تختلط لوازمه بمقومات التقليد الاسلامى الصحيح اى السلفية الحق ، ثم ان خطر استعمال التقنيات الحديثة فى المنع الاصطناعى للحمل يكمن فى استيراد اعمى لكل مادة او فكرة اجنبية دون اى اعتبار للقوام الاجتماعى الذى يقحمه الاسلام فى المفهوم العام ذلك المفهوم الذى يجب ان يكيف المجتمع الفاضل وقد صدرت دراسات فى الموضوع (4) تبرز سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتعزيز المعللات المانعة للحمل فى العالم الثالث منها بالاضافة الى محاربة الوفيات — التحرير المعنوى للمراة وتنظيم دروس فى التربية الجنسية والتوجيه العائلى على مستوى المعاهد الثانوية مع اختيار الفترة الصالحة نفسانيا (وهى فترة مابعد الوضع) لتلقين المراة مبادىء التخطيط العائلى عن طريق المرافق المخصصة فى حماية الامومة والطفولة. وتستجيب المواد الكلاسيكية فى الفقه الاسلامى المدرجة فى برامج السلكين الثانوى والابتدائى بمعاهد التعليم — لهذا النداء الذى هو نداء الطبيعة فى سياقها الخلقى الاجتماعى فالفتاة والفتى يتلقى كلاهما معلومات دقيقة تلقى ضوءا كشافا على الفعالية الحقيقية لكل علاقة جنسية يظل موضوعها الاساسى هو الانجاب والاتصال فى حدود الوسائل المتوفرة بل ان الاسلام يوصى بالتخلى عن الزواج عند تعذر الامكانات المادية فقد قال عليه السلام «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء » ولكلمة باءة مفهوم مزدوج هو الزواج اولا ثم اقامة منزل صالح الامر الذى يستلزم

---

1) على اثر انخفاض قوي فى عدد الولادات عام 1968 حيث اتخذت رومانيا سلسلة تدابير لتشجيع الانجاب

2) مجلة تطور وحضارة — عدد خاص (47و48) باريز — 1972 ص 128 و 131 .

3) كتاب اقتصاد مراقبة السكان ، محاضرة للاستاذ ديميني P. Demeney باشرف الاتحاد الدولى للدراسة العلمية للسكان — لندن 1969 (م، 6)

4) وضع وتطبيق سياسات سكانية فى العالم الثالث (عراقيل وامكانات) بقلم بيير برادير فان Pierre Pradervand فى المجلة المذكورة تطور وحضارات الخ .

قـدرة مادية لبناء بيـت على دعائم قـوية اجتماعيـة واقتصادية .

وهنا يمكن أن نتسائل كيف يتجلى هذا المشكـل الديموغرافى فى الشمال الافريقى وخاصة فى البلديـن المتجاورين الجزائر والمغرب ؟ ففى الجزائر تنجب كل امراة متزوجة يتراوح سنها بين الخمسة عشر الى حدود الخمسة والاربعـين ولاتخضع لاى انقطاع فى مجـرى اخصابها — معدل عشرة أطفـال بقطـع النظـر عن الاجهاضات والاسقاطات وغيرها (1) وقد احصت وزارة الصحة الجزائرية عام 1968 نحو الالف حالة من وأد المواليد خاصة لاسباب اقتصادية وقد حاولت الجزائر الاجابة عن هذا التحدى الديموغرافى بنهج استراتيجية للتطور الاقتصادى (ضمن تصميم يمتد من 1967 الى 1980) وهـى كالآتـى :

1) تحقيق التكامل الاقتصادى بتأسيس صناعة تحويلية للمواد التى كانت تصدر فيما قبل بحيث يصبح ميزان الاداءات سويا سليما بقدر ما يحصر الاستيـراد فى مواد التجهيز الضرورية لخلق فروع تكميلية للاقتصاد الجزائرى .

2) تنمية راس المال الصناعى الجزائرى بفضل سياسة تعمل على توسيـع نطاق الصادرات وخاصة منها المواد الهيدروكاربونية (اى المشتقة من البتـرول) وبذلك تتم تنمية الطاقات لتكديس التوظيفات فى مجموع الاقتصاد .

3) اقامة جهاز جديد للتكوين يتطابق مع الحاجات الاقتصادية المتبلورة فى اضفاء طابع ديمقراطى علـى التعليم وتعميم عملية التدريب والتثقيف .

4) القيام بتوزيع جديد للموارد بالغاء البطالـة أى خلق وظائف جديدة وتوسيع رحاب السوق الداخلية التى هى محور النمو الاقتصادى فى البـلاد .

اما فى المغرب فان 7ر 70 فى المائة من مجمـوع السكان كانوا يعيشون عام 1960 فى البادية و 3ر 29 فى المائة فى الحاضرة ، وقد أسفرت الاحصاءات عام 1971 عن نتائج تبرز نقصا خفيفا فى نسبة سكان الحضر (9ر49 فى المائة مقابل 1ر 35 فى المائة بالباديـة) ومن جملـة العوامل التى قد تكون السبب فى هذا التقلص الديموغرافى بين اهل الوبر ظاهرة الانجـذاب نحو المدن الكبـرى فالمغرب بلد تعتبر نسبة الولادات فيه من أعلى النسب فى العالم فقد بلغت كثافة السكان — فى مساحة تبلـغ فى مجموعها 444000 كيلومتر مربع — معدل 33 فرد فى كل كيلومتر مربع عام 1968 وارتفعت — حسب الاحصاءات الرسمية — بنسبة فرد واحد لكل كيلومتر مربع ولكل سنة وبعد الاحصاء الذى تم عام 1960 قدر عدد سكان المغرب : 232 626 11 نسمة فى حين وصل حسب احصاء 1971 الـى 259 379 15 من بينهـم 987 111 من الاجانب وقد ارتفع معـدل افراد كـل عائلة من 9ر4 اشخاص بين سنتى 1961 — 1963 الى 5ر4 عام 1971 وذلك بالرغم عن قلة الاسر المغربيـة التى تتعدد فيها الزوجات (ثلاثة فى المائة فقط)فـاذ عمدنا الى دراسة مقارنة للارقام المتمخضة عن احصاء عام 1960 وعن العمليات الاحصائية السالفة فان مجمل نسبة الولادات يبلغ حوالى 50 فى المائة ونسبة الوفيات 17 فى المائة وبعبارة اخرى فان معدل نسبة ارتفاع سكان المغرب الذى كان يقدر عام 1969 بثلاثة وثلاثين فى المائة سيؤدى الى ضعف هذا العدد من السكان فى ظرف احدى وعشرين سنة ليصبح ثلاثين مليون نسمة عام 1990 — ومن جهة أخرى يصل عدد المسلمين فى المغرب الـى تسعة وتسعين فى المائة من مجموع السكان اما تعليـم الاميين فان نسبته فى الحواضر اكثر منها فى البـوادى حيث تبلغ فى الاوساط الـحضرية — حسب احصاءات 1961 — 1963 — 29 فى المائة (اى 41 فى المائة بين الرجال و 17 فى المائة بين النساء) بينما تصل بين اهل الوبر الى 18 فى المائة بالنسبة للرجال واثنين فى المائة بالنسبة للنساء وفى عام 1971 قدرت نسبة محو الامية بـ 5ر76 فى المائة مقابل 83 فى المائة عام 1960 والفرق هام بين الوسط الحضرى (56 فى المائة) والبادية (88 فى المائة) اما عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس فقد وصل عام 1971 الى 1974000 من بينهم 530000 طفل فى البادية (28 فى المائة منهم فى الكتاتيب القرآنية)

---

1) منشور حول برامج التخطيط المغاربى بافريقيا (مركز تطـور التنظيـم والتعـاون والتقدم الاقتصادى) — باريز 1970 ص 14 .

ومن جهة اخرى ارتفع الدخل الوطنى عن كل نسمة من السكان ــ بين سنتى (1961 و 1969 من 674 درهما (134دولارا امريكيا) الى942 درهما (188دولارا) ولكنه نقص عام 1969 بـ 0،30 فى المائة بالنسبة لعام 1968 وقد بلغت الطبقة الشغيلة عام 1971 مايقرب من اربعة ملايين اى 26 فى المائة من مجموع السكان وتتجاوز نسبة البطالة فى المدن خمسة عشر فى المائة بينما لا تتعدى 4،7 فى المائة فى البادية واذا اردنا ان نتعرف الى التداخل الحاصل بين النمو الديموغرافى والتطور الاجتماعى والاقتصادى فيكفى ان نقارن تزايد السكان ــ باعتبار معاملات الوفيات وخصوبة الانجاب مع نسبة التاثير على الدخل القومى ففى هذا الصدد سيتبلور النماء الديموغرافى اى زيادة السكان ــ فيما اذا استقرت نسبة خصوبة الانسال ــ فى 000 500 26 نسمة واذا ما استمر هذا الاستقرار الى عام 1985 فان مستوى حياة المواطن لايمكن ان يحتفظ بوتيرته ــ بعد عشرين سنة (اى بين 1965 و 1985) الا اذا ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة باثنين وخمسين مليارا وذلك بقطع النظر عن ضرورة احداث اربعة ملايين وظيفة جديدة للقضاء على البطالة تتطلب توظيفات اضافية تقدر ب 107،5 ملايير زد على ذلك ما يستلزمه بناء دور سكنية رخيصة اى خمسة عشر مليارا (ثلاثة ملايير دولار) وخمسة ملايير درهم لمواجهة تكاليف الزيادة فى عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس بكيفية موازية يجب أن ترتفع الميزانيات الاجتماعية الاخرى كميزانية تسيير الصحة العمومية بما لا يقل عن ثلاثة فى المائةوهكذا يتثاقل العبء على الدولة دون أن تخفف من حمله زيادة ملائمة فى انتاج المحاصيل او الماشية الذى ظل قارا ــ اذا لم يكن قد نقص احيانا ــ طوال نصف قرن .

واذا اعتبرنا هذه المعطيات أمكن أن نقدر مدى ما ينطوى عليه النمو الديموغرافى من أخطار جسيمة على التطور الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد وسعة المشاكل التى يصطدم بها المجتمع آنذاك بسبب فورة التضخم الناتجة عن استفحال حاجات هذا المجتمع لهذا يحاول المغرب أن يجد حلا للمشكلة الديموغرافية فى تعزيز التخطيط العائلى باتخاذ اجراءات تهدف الى استئصال البطالة ومعالجة قضية تزايد السكان ويرى المسؤولون ضرورة نهج سياسة سكانية مستعجلة ترتكز على الموقومات الثلاثة الآتية :

1) احداث وظائف فى المدن .

2) املاحات عمرانية فى الحواضر مع مكافحة مدن التصدير .

3) نهج سياسة تهجير موقتة .

وقد قام جلالة الملك الحسن الثانى بتقعيد القوام الاجتماعى والاقتصادى فى المغرب فى ميدان التصنيع والاصلاح الزراعى والتنمية الوطنية فشملت بادرات التحضير العمرانى القروى وبناء الاحياء السكنية الرخيصة ومحاربة مدن التصدير وتحقيق اللامركزية فى الاقاليم واقامة السدود وتوزيع الاراضى والتاميمات والتنقيبات المعدنية والبترولية وتطوير موارد الفوسفاط وتشييد المركبات الصناعية وتعميم التعليم ورفع مستوى حياة السكان وخاصة العامل الذى بدا يساهم فى أرباح الانتاج تلك عوامل بناءه يمكن أن تسهم ــ دون تصفية كاملة للمشكل ــ فى ايجاد الحلول له .

وفى هذه الحال سيسفر النقص فى نسبة الولادات عن مجرد اسهام فى ايجاد الحلول لمشاكل التغذية وتعميم التعليم والسكنى والتشغيل بالتخفيف من حدتها ، أما ما يتعلق بالتخطيط العائلى نفسه فان برنامج الحكومة يرمى الى اقامة جهاز تحريرى يترك للاسرة كل الصلاحية لاختيار عدد الاطفال الذين ترغب فى انجابهم اعتبارا لوسائلها وامكاناتها ومع ذلك فان مرافق مختصة فى تلقين وسائل المنع الاصطناعى للحمل ستؤسس وتجهز عددا ووسائل لمساعدة العائلات دون اى ضغط على اختيار ما يلائمها لهذا تم وضع برنامج اعلامى وتثقيفى للاتصال بالاسرة بواسطة فئات اسعافية اجتماعية تضم ستمائة رجل وامراة لشرح المظاهر المختلفة للتخطيط العائلى وكان يظهر ان بعض الناس اصبحوا يقبلون منذ عام 1969 على حقن تلقيح الرحم لمنع الحمل ولكن الاحصاء اوضح ان ثلاثة فى المائة فقط من النساء اللواتى بلغن سن الانجاب عن اللواتى يستعملن هذه الطرق الاصطناعية الحديثة باستثناء الحقن التى يقوم بها اطباء القطاع الخاص فهذه السياسة المدرجة فى التصميم الخماسى للدولة المغربية لم تطبق اذن الا جزئيا نظرا لقلة الوسائل الكافية فى جهاز الصحة

العمومية بالاضافة الى تقاعس السكان اهمالا او تشبثا بتقاليد الانسال الواسع ولهذا يحاول المغرب ان يتحاشى اتخاذ اى موقف صلب يتعارض مع «تقليديات» تكون احيانا خاطئة فهو يواصل بحوثه رغم كون اختياره قد وقع لحد الآن مبدئيا على سياسة تهدف الى منع الحمل دون اية مواجهة ولااصطدام فهو يسير بكامل الحيطة والحذر — على مايوح — دون اللجوء الى شعارات لافتة للانظار ولاجرح للعواطف لاسيما وان الكثير من الناس مازالوا يتأثرون تارة بحرفية النص الذى يستندون اليه وطورا بتعميمات متسارعة لهذا النص دون اعارة كبير اهتمام للعوامل الثقافية والاجتماعية او الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى فاذا ماحاولنا تجزئة المشاكل وترتيبها حسب أسبقيتها وجب أن تهتم أولا باقامة جهاز فعال لحماية الامومة والطفولة كجزء لا يتجزأ من نظام وقائى عام على صعيد الصحة العمومية وفى هذه الحالة يكون التخطيط العائلى مفيدا مهما تكن نسبة الامية والمستوى الاجتماعى وتطور الامة الاقتصادى فهذا العنصر الاجتماعى يشكل توأما متراصا ومجموعة متماسكة لايمكن فصل أجزائها بعضها عن البعض فاذا ماوضعنا مشكلا من المشاكل فى مساره الحقيقى فان المقومات الجوهرية الاخرى مثل الوسط العائلى والمستوى الثقافى والصحى والوازع الاجتماعى والعامل الاقتصادى الحق — تتفاعل كلها فى معادلات انسانية متناسقة لهذا يستوجب كل تخطيط صالح تماسك المشاكل بتبسيط المعطيات وجعلها فى متناول العامة وتحقيق تجارب واضحة لسهولة الاقناع لان الوسط الصالح اجتماعيا وعقائديا — مهما يكن مستوى الامية قادرا على ادراك أدق الخلجات وارق الشيات لمسارات من المسارات ومنهجية من المنهجيات ، ونلاحظ من ناحية اخرى ان نزوع الرجل الافريقى بوجه عام الى الاكثار من النسل قد تولد منذ اعرق العصور تحت تأثير النظام القبلى الذى كانت قوته تزداد كلما ازداد عدد أفراد القبيلة (1) وعن هذا الاتجاه التقليدى المتبلور فى تقدير الكم والافتخار به نتج موقف الكثير من الافارقة الذى ترتبت عنه زيادة فى النسل مرتفعة جدا ولعل الحديث الشريف القائل : «تكاثروا تناسلوا فانى مباه بكم الامم يوم القيامة» يدخل فى هذا الاطار لاسيما وان عدد المسمين فى عهده عليه السلام لم يكن يتجاوز الف واربعين الفا فهذه الابعاد المثالية للعائلة التقليدية الخاضعة لنظام الابوة والتى تزيدها-تضخما لوازم تعدد الزوجات أو المتسرى — قد اتخذت مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للامة مقاسات اقل من الماضى اذ أن نسبة الخصب اى الانسال تميل — خاصة فى الشمال الافريقى — الى الانخفاض من 7،5 أطفال لكل عائلة الى عدد يتراوح بين 3،5 و 5 أطفال ويرى كالدويل Caldwell (2) يرى ان نظام العائلة العديدة الافراد اى المنطلقة من خصب مرتفع يرتكز فى افريقيا على ثلاثة عناصر أساسية تلخص فى كون الاطفال يمثلون توأما اقتصاديا ويقومون بجزء من العمل الملقى على عاتق الاسرة ويساعدون الشيوخ والعجزة ويساهمون بعددهم الكبير فى دعم هيبة ونفوذ الآباء غير أن هذا الثالوث راجع فى الحقيقة الى انعدام اى جهاز للتعاون أو الاسعاف الاجتماعى تقيمه الدولة على الصعيد الوطنى فالمظهر الكلاسيكى لمدينة مغربية فى العصور الوسطى مثلا يبرز عدم اهمية مشاكل كان المواطن المسلم يجهلها فى ذلك العصر لانها كانت تستأصل تلقائيا بمواقف وتقاليد وعادات تعقمها وسنستعرض للذكرى معطيات تصور لنا مدى تأثير الجانب التاريخى فى الكشف عن خبايا الوسط الاسلامى المغربى ذلك ان المميزات الاجتماعية والاقتصادية — كما تتجلى فى هذا المسار الحضارى — كانت تشكل عاملا حاسما من شأنه ان يوجهنا فى وضع كل سياسة ديموغرافية فالى اى حد امكن للاخلاقية الاسلامية الفاضلة ان تقوم بدورها بكامل الفعالية فى مجتمع اتسم بطابع افريقى وتبلى مزدوج ادت به النزعة الانفصالية المتطرفة الى لا مركزية قوية ؟

ان مغرب القرن التاسع الهجرى ربما كان اكثر عمرانا منه اليوم (3) غير أن انعدام الاحصاءات بخصوص الجزائر أن عدد السكان المقاتلين الذى يمثل عدد المعطوبين .

---

1) تقول القاعدة المنسوبة الى كاريط Carette فى القبيلة يمثل ثلثها اذا اضفنا اليه ربعها

2) فى بحثه حول ابعاد مراقبة العائلة فى افريقيا — 1968 (ص 5)

3) كوتيى Gautier فى كتابه (عصور المغرب الغامضة) ص 405 .

الديموغرافية — حتى فى العهود الذى كانت الدولة منتظمة — يجعل كل عد وحسبان فى هذا الباب غامضا وبعيدا عن الواقع ففى اوربا نفسها بدأ الناس يتعرفون الى الاعداد السكانية عام 1850 فقط فى حين أن عمليات الاحصاء بفرنسا لم تستند الا منذ عام 1880 على بطاقات فردية وهو النظام الذى يتوفر على بعض الضمانات ولم يتردد بعض الرحالين الاجانب فى ربوع المغرب عن تقديم أرقام انطلاقا من تخمينات تقريبية فقد اكد الدكتور رينو (1) Reynaud أن عدد سكان المغرب كان يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين بينما اوصله المؤرخ ليون كودار L. Godard (2) الى ثمانية ملايين (لا خمسة عشر كما قال جاكسون Jackson وغيره من الحوليين) وقد اكد كوستاف لوبون (3) Gustave Le Bon هذه الارقام بالاشارة الى ستة او سبعة ملايين نسمة سنة 1880 امـا المؤرخ موليراس (4) Moulières . فقد تحدث بالنسبة لعام 1895 عن اربعة وعشرين الى خمسة وعشرين مليون نسمة مع ذكر ما اجمع عليه الجغرافيون الغربيون من أن سكان المغرب كانوا يتراوحون بين خمسة الى ستة ملايين فقط وقد تنبأ موليراس بارتفاع هؤلاء السكان الى الضعف فى ظرف قرن واحد قائلا: «اذا ماانفلت هذا الاقليم المحظوظ طوال مائة عام من نهم الغزاة المغيرين فسيكون له اربعون مليونا من السكان فى نهاية القرن العشرين (5) غير أن موجات الاوبئة التى جرفت بمنطقه البحر الابيض المتوسط منذ القرن السابع عشر قد اثارت — على مايقال — فورة من الموتان اصابت العديد من السكان فباريز كانت — حسبما يحكى — مسرحا لخمسة اوبئة متتالية بين عام 1619 وسنة 1668 خلفت احداها نحو الاربعين الف ضحية »، الا ان هنرى طيراس لاحظ (6) ان السلام الموصول الذى عرفه المغرب كان من شأنه أن ينمى عدد السكان وقد ساعدت ثروة الموارد الطبيعية فى هذا البلد على الاكتفاء الذاتى بل أن المغرب لم يكن يتخلى عن امداد الدول المجاورة كتونس والبرتغال بالعون والمساعدة عندما كانت المجاعات تعيث فى جوانب البحر الابيض المتوسط .

فهذا الرفاه الموصول فى تاريخ المغرب كان دعامة اقتصادية للسياسة التى نهجها قادته فى ميدان النسل حيث لم يكن هنالك داع لاى تخطيط يحدد حركة الانجاب، ولم يهتم المغرب آنذاك بالفلاحة فقط بل عمل على دعم التصنيع . ولكن الاستعمار بدأ يحز فى هذا الكيان الاقتصادى العتيد.

وبذلك حقق المغرب فى نطاق روح التحرر الاسلامية التى هى روح انسانية اهدافه القومية فى دائرة احترام حرية الامم والشعوب الاخرى فاعترف للولايات المتحدة قبل الآخرين بالحرية والاستقلال فى الوقت الذى بقيت اوربا تتعثر حيرى ازاء هذا المولود الجديد وبرهن المغرب المسلم فى عهد المولى اسماعيل باعتراف مؤرخى المسيحية انفسهم — انه كان اكبر حام للفرنسيسكان الكاثوليك ، كما أن المغرب فتح ابوابه على مصاريعها لليهود الذين طردتهم اوربا وفى ضمنها انجلترا طوال عدة قرون ولكن يوم كان اليهود يهودا قبل أن ينحرف الكثير منهم نحو الصهيونية اللاانسانية ، نعم ظل المغرب العربى كنموذج لبقية اقطار العالم الاسلامى فى عهود الانصياع للاوامر — ظل فى خدمة الانسانية عامة والمواطنين خاصة فتواكبت لديه المقومات الحضارية وانمحت آثار الانحرافات فى الامة وابعادها الخلقية والاجتماعية ومقاساتها العددية والعددية ، وهكذا واصل تعزيزه للاقتصاد بتوزيع اعانات ضخمة على المزارعين بلغت — حسب تقدير صاحب «درة السلوك» — خمسمائة مليون دينار (7) كما وزع ابان الجذب كميات هائلة من الاغذية فى المدن والاعانات فى البادية ومنح قروضا للتجار لاستيراد المواد

---

1) فى كتابه « الصحة والطب فى المغرب » الجزائر 1902 (ص 5)
2) كتاب « وصف وتاريخ المغرب » — باريز 1860 (ص 8)
3) حضارة العرب — الطبعة الفرنسية ص 263
4) فى كتابه « المغرب المجهول » — جزآن 1895
5) موليراس ج 1 (ص 27) .
6) تاريخ المغرب جزآن — 1950 .
7) كانت قيمة الدينار تعادل اكثر من اربعة غرامات من الذهب

الضرورية وبيعها بأرخص الاثمان ، وبذلك سبق فى مناهجه الاسعافية الاجتماعية ما أصبحت الدول المعاصرة تقحمه فى تخطيطاتها وموازناتها ، وقد اتجه المولى محمد بن عبد الله أيضا الى ترصيص علاقته بالخارج لترجيح كفة ميزانه التجارى فصدر فائض انتاجه الذى بلغ عام 1845 نحو 75000 طن من القمح والخضراوات الجافة فى ميناء الصويرة وحده الذي تقبل عام 1911 اى قبيل فرض عقد الحماية 462 باخرة حيث صدر 38000 طن من المنتجات المغربية مقابل توريدات قدرت بـ 12000 طن ، ولم تكن الحركة الداخلية اقل ازدهارا ، اذ بلغ عدد رجال الحرف القومية التقليدية نصف مجموع سكان المدن (1) المغربية،كانوا يعملون ضمن اطار نقابى (نظام الحناطى) جد متحرر «لم يعتره زيف وفساد الا بعد احتكاكه بالمغرب (كما قال باليز) (2) وقد ساعد تنوع المواد الاولية ورخصها هذه الحرف على التنامى والازدهار حتى فى البوادى ولنضرب مثلا بصناعة ميكانيكية كانت تحول فى أرباض مدينة الجديدة منذ عام 1866 منتجات القطن التى كانت مشهورة بجودتها وشبهها بنوع «سى ـ ايسلاند» (Sea Island) ذى الخيوط الحريرية المستطيلة وهذا المستوى المعاشى هو الذى حذا المؤرخ إدوار دوتى (Edward Doutté) الى القول بعد رحلته الدراسية الى المغرب ـ بأنه حمل ارتسامة الاقتناع بأن سكان المغرب يعيشون حياة اقتصادية أكثر قوة وتنظيما من حياة جيرانهم سكان الجزائر» غير أن الاقتصاد المغربى أصبح ـ بعد تدخل الاستعمار ـ يهوى فى طريق الانهيار فأناخ الفقر بكلكله الثقيل ونبض معين بيت المال وتدخلت بعض الدول الغربية المتربصة لاستغلال ضعف المغرب المالى بسلوك دبلوماسية جديدة سماها اندرى جوليان «دبلوماسية عن طريق المالية» ارتهنت مقدرات البلاد الاقتصادية ومستقبله للسيطرة عليه سياسيا وبذلك اندرج المغرب فى مجال جديد أصبحت ايديولوجيات الغربيين تتحكم فيه وتكيف معطياته الحضارية وتوجهه نحو بوتقة مصطنعة بعيدة عن تقاليده فاصطدم بمشاكل جديدة اضطر أن يتخذ لها حلولا فى نطاق العقلية الجديدة غير أن هذا التيار الجديد لم يحل دون احتفاظ المغرب بنبذة من التقاليد العريقة التى دعمت أمجاده فى مختلف العصور فالمواطن المغربى كان دائما يتمتع باسعافات اجتماعية ضد العوامل الهدامة التى كانت تحز كيان المجتمع فى العصور الوسطى خاصة فى أوربا كالجوع والمرض والجهل والتعسف والاستبداد وكان المغرب يمتاز بنوع من الامن والتوازن الاجتماعى القار الا أن العنصر الهام هنا هو أن هذه الكفالة كانت شعبية لادخل فيها للدولة التى ظلت فى مندوحة عن تحمل عبئها فمرافق المجتمع كانت تتفاعل بشكل غريب تحت تأثير عوامل شتى اصبحت اشعتها فى حياتنا المعاصرة باهتة كامدة ونخص بالذكر منها الاوقاف الحبسية التى كانت تتكفل عمليا باسعاف الطبقات غير المحظوظة فى الامة وذلك باقامة الملاجىء ودور الضيافة فى طول البلاد وعرضها حيث يجد المواطن المعوز المأوى الصالح والقوت الكافى والمساعدة المادية الموفورة ، وكانت روح التضامن تزكى الجماعة فى مساعدتها للافراد فلم تكن الدولة تشعر بالحاجة للتدخل من أجل اقرار التوازن وخلق تكافؤ الفرص بين الجميع كما كانت الزكوات والاعشار تخلق نوعا من التسوية بين الطبقات وتسد الحاجة الملحة دون افتقار الغنى ولاتشجيع المساكين على الاخلاد للراحة لقوله عليه السلام «لان يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا أعطاه أو منعه» وكانت ذيول هذه الاسعافات والاوقاف ترخى سترها الفارعة على الفقر حيثما كان بالبلدان الاسلامية وخاصة فى اليمن والحجاز وبالاضافة الى هذا الجهاز الكفيل بدعم الامن الاجتماعى كانت الدولة تعمل على ضمان اقامة القضاء الصالح لحماية الحقوق والمصالح بحسن اختيار القضاة ومراقبتهم من مغريات الرشوة والزور والانحراف حيث عزل السلطان المولى سليمان كافة قضاة البادية لعدم أهليتهم ومنذ القرن السادس الهجرى وجه الخليفة الموحدى يعقوب المنصور منشورا الى القضاة لتذكيرهم بشروط الحفاظ على العدالة متوعدا كلا من الراشين والمرتشين الامر الذى خلق جوا حيا من عدالة القضاء عززت العدالة الاجتماعية مما حدا المؤرخين الغربيين الى الاشادة بمثالية القضاء قبل

---

1) ماسينيون فى كتابه « الحناطى الاسلامية» (اى جمعيات المحترفين) باريز 1925 ص 38
2) مجلة المغرب الطبى

الحماية والتنويه بالوازع الكابح المتمثل فى ضغط الجماهير التى كيفها التكوين الاسلامى الفاضل وتشريعه الانسانى. ومن مقومات هذا الجهاز الاجتماعى مراكز الاستشفاء (مارستانات ومستشفيات ومصحات) التى كانت تسهر على وقاية الصحة وحفظها نقصر الحديث على واحد منها وهو مستشفى المنصور الموحدى «بمراكش» ذلك المستشفى الذى جهز كأى مستشفى عصرى بالادوية والاطباء والممرضين ومختلف المرفهات بالمجان وقد وصفه المؤرخ ميى (Millet) (1) بانه يخجل فى هذا العصر (أى عام 1927) مستشفيات باريز وقد تحدث دوتى (Doutté) عن مقوم اجتماعى آخر هو الطهارة — كتدبير وقائى ضد المرض — فأبرز فعاليته بالمغرب الذى كان بذ فى هذا الحقل الكثير من الشعوب المتمدنة والواقع ان المستوى الثقافى لدى الشعب المغربى كان مرتفعا حتى بين الاميين الذين كانوا مسلحين للحياة اكثر من حملة الدبلوم فى أمم أخرى(2) وهذه العوامل متجمعة هى التى خلقت بيئة اجتماعية مثالية لم تترك للعامل الديموغرافى أى اثر فى مسار تطور الاقتصاد وهذا هو الذى يبرر ما أشار اليه (ليون الافريقى) فى كتابه «جغرافية افريقيا» من ان معدل العمر بلغ فى الحواضر المغربية 70 سنة وفى الجبل مائة ولكن معدل الوفيات بدأ يتصاعد مع تسرب الاستعمار (الايبيرى) اثر سقوط غرناطة أوائل القرن التاسع الهجرى ودخول ما كان يسمى فى المغرب بالمرض الافرنجى «وهو الزهرى » (3) ويتجه الاطباء المعاصرون الى نسبة جانب من الخلل الاجتماعى الملحوظ فى العالم الى هذا الوباء الفتاك الذى يرفع معدل الوفيات ويبلبل المسار الديموغرافى والاجتماعى الاقتصادى فى المغرب . ويرجع الفضل فى جماع هذه المعطيات الايجابية الى الاسلام الذى يحوط المرأة الحصان بسياج من العفاف قبل الزواج كما يستنكر الانجاب غير المشروع بسد الباب فى وجه الاستلحاق ويحظر بشدة وَأْد الطفل او الجنين مهما تكن الاسباب كل تلك العوامل تحول دون الانسال الاعمى غير المتبصر وليس فى نصوص الاسلام ما يجيز عملية الجرف الطبى Curetage وهو كحت وتنظيف الرحم بعد تكون الجنين خلال ثلاثة الاشهر الاولى للحمل فاذا كان الحديث الشريف يشير الى أطوار الجنين من حالة النطفة ثم المضغة ثم العلقة ثم نفخ الروح حيث تستمر كل حالة اربعين يوما فان الجنين يتكون ولو بدون روح قبل نهاية هذه المدة لا يسمح الاسلام بالجرف الا فى حالة الخطر الشديد على الأم ولكن روح الانجراف التى تفشت فى العصر الحاضر والتى أصبحت تتسامح اكثر فاكثر فى العلاقات الجنسية غير المشروعة والاجهاضات السرية — افقدت المجتمع توازنه حيث ابعدت الدواليب الاجتماعية عن محورها الطبيعى ، واذا ما رجعنا الى النصوص الاسلامية الصحيحة لاحظنا ان العزل الهادف الى منع الحمل لم يكن محظورا فى صدر الاسلام فقد روى البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ومالك فى الموطأ عن ابى سعيد : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبيا من سبى العرب فاشتهينا النساء واشتدت علينا العزوبة واحببنا العزل فأردنا ان نعزل وقلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرنا قبل ان نساله فسالناه فقال ما عليكم ان تفعلوا مامن نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنة » وفى رواية ان رجلا قال : يارسول الله ان لى جارية وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل وان اليهود تحدث ان العزل المؤودة الصغرى قال كذبت يهود لو اراد الله ان يخلقه ما استطعت ان تصرفه » الا ان تطبيق ذلك يستلزم اتفاق الزوجين دون ضغط خارجى باصدار قانون ملزم فقد روى القزوينى كما فى مجمع الزوائد لمحمد بن محمد بن سليمان الرودانى السوسى المغربى عن عمر رضى الله عنه ان الرسول عليه السلام نهى ان يعزل عن الحرة الا باذنها ذلك أن المجتمع الذى لاتضطلع فيه المراة بدورها المشروع هو مجتمع حائد عن روح الاسلام فللمراة الحق الكامل الذى تنفرد به وحدها احيانا فى الحياة الزوجية وخاصة الأمومة كما لها حقوق تضمنها الشريعة لاتقل عن حقوق الرجال لان معظم المفسرين والائمة يؤكدون ان الآيات القرآنية المتعلقة بحقوق الرجال وواجباتهم شاملة للنساء ايضا اللهم الا اذا ورد

---

1) فى كتابه «الموحدون les Almohades »المطبوع عام 1927
2) Propos d'un vieux marocain
3) حسب ليون الافريقى الذى كان يعيش فى القرن العاشر الهجرى اى السادس عشر الميلادى

نص صحيح مخصص وبذلك يتأكد مبدأ المساواة بين الجنسين فى ظلال القرآن عدا ماتستلزمه طبيعة المراة ومقتضيات الحشمة والعفاف أو المتطلبات الاسروية. وهكذا فان كل تسامح فى مجال «منع الحمل» لايمكن أن ينقلب الى نظام اجتماعى قانونى معمم دون اعتبار لوازم البيئة ومختلف العوامل الاخرى ومن بينها العامل الاقتصادى والاجتماعى اذ أن كل تخطيط مهما يكن نوعه يظل عديم الجدوى فى وسط غير مهذب لا يرتفع الى مستوى مسئولياته الاسروية والقومية ثم أن مستوى المواطن فكريا واخلاقيا يتسم بطابع الاولوية كعامل اجتماعى ويرتبط المواطنون فى وسط اسلامى صحيح بوثاق من التضامن والتكافل يبذ فى نظر الشارع كل مقومات العبادة لان الدين المعاملة فلا نطيل بتسراد النصوص التى تكيف المدينة الاسلامية الفاضلة وتطبع روح المواطن المسلم بخلقية متسامية تعززه بدرع من المناعة ضد مستوجبات الحياة المعاصرة فى اطارها الحضارى المصطنع .